تطور حركية سوق الشغل بالجزائر (1962-2022)– آليات وإحصائيات

The dynamics of the employment market in Algeria (1962-2022) - Mechanisms and Statistics

حسان هامل[1]
جامعة تامنغست
hamelhassane13@gmail.com
الصديق ثياقة
مخبر الموروث العلمي والثقافي لمنطقة تامنغست، جامعة تامنغست
seddiktiaga@gmail.com

تاريخ الوصول 2023/04/20 القبول 2024/01/06 النشر على الخط 2024/03/15
Received 20/04/2023 Accepted 06/01/2024 Published online 15/03/2024

ملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية تتبع مسار حركية سوق الشغل بالجزائر، مع ابراز بعض الإحصائيات الخاصة بمؤشراته واستعراض أهم آليات وأجهزة دعمه وتنظيمه، وقد تبين لنا أن هذه الحركية كانت في تغير مستمر تحت تأثير سياسات التنمية المنتهجة من طرف الدولة ومجموعة من الأحداث الوطنية والدولية التي كان لها تأثير، مباشر و/أو غير مباشر، على سوق الشغل بصفة خاصة وعلى العموم فإن مسار تطور هذا الأخير قد شهد أربعة مراحل زمنية منذ الإستقلال الى غاية اليوم، تتباين نسب مؤشراته حسب خصائص كل مرحلة، كما تم الوقوف في الأخير على أهم التحديات التي يواجهها سوق الشغل بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: سوق الشغل، مؤشرات سوق الشغل، أجهزة التشغيل، الجزائر.

Abstract:

In this research paper, we attempt to trace the movement of the Algerian labor market, highlighting some statistics on its indicators and reviewing the main mechanisms and devices of its support and organization, recognizing that this movement is constantly under the influence of government development policies changes and a number of national and international events that have a direct and/or indirect impact on the labor market. Overall, the development of the latter has gone through four periods from independence to today. The percentages of its indicators vary according to the characteristics of each stage.Finally, the main challenges facing the Algerian labor market.

Keywords: employment market, employment market indicators, employment devices, Algeria.

[1] المؤلّف المراسل: **حسان هامل** البريد الإلكتروني: **hamelhassane13@gmail.com**

1. مقدمة:

شهدت الجزائر، منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، عدة تحولات سياسية، اقتصادية واجتماعية حاولت من خلالها الدولة في كل مرة إعطاء نبض جديد للتنمية، وفي وسط هذه التحولات نجد أن التشغيل، الذي يعتبر مكون أساسي في تحقيق التنمية والترقية الاجتماعية للمواطنين وتحسين مستواهم المعيشي، يتأثر بحركية سوق الشغل الناتجة عن سياسات التنمية المنتهجة وسلسلة الأحداث والأزمات الوطنية والدولية، حيث تختلف هذه الحركية من مرحلة زمنية إلى أخرى حسب الحالة العامة للاقتصاد الوطني مما جعل سوق الشغل يواجه عدة مسارات وتحديات.

وعليه، سنسعى في الخطوات التالية لهذه الورقة البحثية إلى الوقوف على واقع سوق الشغل بالجزائر عبر مجموعة من المراحل الزمنية مع استعراض بعض الإحصائيات الخاصة بمؤشراته (التشغيل، السكان النشطين، البطالة ... الخ) وإبراز أهم الآليات والأجهزة التي اعتمدتها الدولة في دعمه وتنظيمه، وذلك من خلال طرح ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو مسار تطور حركية سوق الشغل بالجزائر ما بين سنتي 1962 و2022 ؟

2. أهداف البحث:

نهدف من وراء تقديم هذه الورقة البحثية، وإن كان بشكل مختصر، إلى إبراز التجربة الجزائرية في مجال سوق الشغل على مدى حوالي 60 سنة، ما بين 1962 و2022، والوقوف على أهم العوامل التي ساهمت في تحديد حركيته وأثرت على مؤشراته سواء بشكل إيجابي أو سلبي، مع تحديد أهم الآليات والأجهزة التي اعتمدتها الدولة في سبيل تنظيم التشغيل ودعمه مع إرفاق بعض الإحصائيات التي تبين مدى مساهمتها في خلق فرص سوق الشغل.

3. الإطار التاريخي لسوق الشغل بالجزائر:

عرف مسار تطور سوق الشغل بالجزائر عدة مراحل، تتميز كل مرحلة منها بخصائص معينة، نتطرق فيما يلي لكل مرحلة بالتفصيل مع استعراض بعض الإحصائيات الخاصة بمؤشراته.

1.3. المرحلة الأولى 1962 – 1979:

بعد الاستقلال واجهت الادارة الجزائرية مشاكل متعددة في جميع القطاعات اقتصادية والاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالشغل الذي يعتبر ركيزة اساسية بالنسبة للتنمية وتحسين المستوى المعيشي والترقية الاجتماعية للمواطنين، إضافة الى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبالنظر إلى أن تشغيل الجزائريين، في فترة الاستعمار الفرنسي، كان محصور في بعض المهن والورشات الصغيرة والقطاع الفلاحي المهيمن عليه من طرف المستوطنين، إضافة الى أن الجزائريين الذين كان لديهم مستوى تعليمي معين كانوا يوظفون في بعض المناصب الإدارية في مستويات دنيا، لذلك كان لخروج المستعمر من الجزائر سنة 1962 ومغادرة معظم المستوطنين والعمال الأوروبيين بالغ الأثر على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي فتح مجال واسع لتشغيل اليد العاملة الجزائرية وكان من نتائج ذلك ما يلي:

- اختيار الموظفين بشكل جماعي.
- انخفاض المستوى التعليمي اللازم لبعض الوظائف نظرا لعدم وجود مرشحين في المستوى المطلوب.

- التخلي عن التوظيف عن طريق المسابقات وتعويضه بالتوظيف عن طريق الشهادة.

ومن أجل تدارك ما سبق، بادرت الجهات المعنية باتخاذ بعض المبادرات والإجراءات التي من شأنها تنظيم سوق الشغل والتحكم في اليد العاملة الجزائرية لتلبية احتياجات قطاعات الاقتصاد الوطني، منها:

- المكتب الوطني لليد العاملة:

يعتبر المكتب الوطني لليد العاملة أول آلية لتنظيم سوق الشغل بالجزائر المستقلة، استحدث سنة 1962 بموجب المرسوم رقم 62-199[1]، حيث وضع تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكان لإنشائه رمزية وطنية تعكس مدى اهتمام الدولة باليد العاملة، سواء الجزائرية أو الأجنبية، في سبيل تحقيق التنمية، ومن بين أهم المهام التي أوكلت له ما يلي:

- جمع المعلومات المتعلقة بالاحتياجات والموارد الوطنية بالنسبة لليد العاملة.
- تأمين تشغيل اليد العاملة الوطنية والأجنبية، وحركتها ونقلها تبعا للاحتياجات الجهوية.
- البحث عن إمكانيات التكوين للهيئات الوطنية المختصة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- البحث عن اليد العاملة سواء الوطنية المغتربة أو الأجنبية ذات الاختصاص العالي واتخاذ كافة الإجراءات بقصد الحصول على رخص تشغيلها حسب قطاعات الإنتاج.

- القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية:

بعد تمديد القوانين الأساسية الفرنسية لتسيير مرحلة ما بعد الاستقلال، تم إصدار القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية سنة 1966 بناء على الأمر رقم 66-133[2] الذي حدد ميادين وقطاعات تطبيق هذا القانون وكذا تنظيم وتحديد الحقوق والواجبات المرتبطة بصفة الموظف.

- سياسة التأميم:

من أجل استرداد مقومات وثروات البلاد، انتهجت الدولة الجزائرية سياسة التأميم بداية من سنة 1963 بتأميم البنك المركزي، ثم تأميم المناجم سنة 1966، وفي سنة 1968 تم تأميم شبكة توزيع مشتقات البترول الأجنبي، ثم قطاع المحروقات والأراضي الزراعية سنة 1971؛ وبفضل هذه السياسة تم تحرير كل القطاعات الاقتصاديةالوطنية وتحقيق السيادة الفعلية على ثروات ومقدرات الوطن والتحكم فيها وتسخيرها لخدمة وتنفيذ مخططات التنمية وإنشاء شبكة وطنية من الوحدات الصناعية، وبالتالي فتح مجالات وميادين جديدة لتشغيل اليد العاملة الجزائرية وتأهيلها في مختلفة القطاعات الاقتصادية: الزراعة، البناء والأشغال العمومية، صناعة الحديد والصلب الصناعة الميكانيكية،... الخ.

- مخططات التنمية الوطنية:

عرفت الجزائر ما بين سنتي 1967 و1977 ثلاثة مخططات تنموية (المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977)، سعت الدولة من خلالها إلى تنمية البلاد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين عبر إنشاء شبكة من الوحدات والمؤسسات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي ساهم في

[1] المرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 1962/11/29 المتضمن إحداث المكتب الوطني لليد العاملة، الجريدة الرسمية العدد 6 المؤرخة في 14-1962/08/17.
[2] الأمر رقم 66-133 المؤرخ في 1966/06/02 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية عدد 46 المؤرخة في 1966/06/08.

خلق فرص شغل بأعداد كبيرة على جميع المستويات التنظيمية وفتح المجال لتشغيل اليد العاملة بالنسبة لكل المستويات التعليمية والتكوينية، ففي سنة 1966 " قدر عدد المشتغلين ما بين الزراعة والقطاعات الأخرى بـ: 1.720.000 مليون وسبعمائة وعشرين ألف مشتغل في مقابل 760.000 سبعمائة وستين ألف عاطل عن العمل "[1]، وكنتيجة لمخطط التنمية الرباعي الاول سجل " ارتفاع في عدد العمال المشتغلين من 1.893 مليون شخص في سنة 1969، التي هي نهاية فترة تطبيق المخطط الثلاثي، الى 2.182 مليون شخص في سنة 1973، التي هي نهاية فترة تطبيق المخطط الرباعي الاول، ويشكل هذا الارتفاع زيادة في التشغيل قدرها 289 ألف عامل "[2].

ومن إفرازات هذه المخططات، خاصة سنوات السبعينيات، الاحتياجات الكبيرة لسوق الشغل من اليد العاملة المؤهلة خاصة في قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة، ومن أجل إشباع هذه الاحتياجات، في وقت لم تكن مخرجات التعليم والتكوين قادرة على سد هذه الفجوة، لجأت الدولة لجلب اليد العاملة من الدول الأجنبية كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (01): احتياجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة سنة 1977:

	حاجيات الإقتصاد الوطني	عدد العمال الجزائريين	الفرق بين الحاجيات وعدد العاملين	عدد الأجانب	النقص الإجمالي
الإطارات	67 140	48 940	18 200	14 200	32 400
التقنيين	94 000	27 950	66 050	1500	67 550
العمال المهرة (1)	243 000	169 040	73 960	3400	77 360

(1) قطاع الزراعة غير مدرج.

المصدر: محمود بوسنة، شهرزاد زاهي، التكوين المهني في الجزائر: تطوره منذ الاستقلال وآفاق تنميته وتحسين فعاليته، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 1993، ص ص 237-247، ص241. (بتصرف)

وتجدر الإشارة إلى أن مخططات التنمية اهتمت بشكل خاص بقطاع الصناعة، لأن نموذج الاقتصاد الصناعي كان هو المهيمن عالميا في هذه المرحلة، باعتبار أن التصنيع شرط أساسي للتقدم وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الأخرى لارتباطها به، وقد نتج عن هذه الاستراتيجية زيادة " في حجم العمال المشتغلين في الصناعة (بما فيها البناء) من 234 000 عامل سنة 1969 الى 435 000 عامل سنة 1973 وهي زيادة مقدارها 129 000 عامل، وتمثل في مجموع زيادة التشغيل التي احدثها المخطط الرباعي الاول اكثر من 66% مقابل انخفاض في حجم التشغيل الزراعي بلغ 6.5% "[3] ، ونوضح هذه الحالة في الجدول التالي.

[1] بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص39.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر-الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص246.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق (ج1)، ص249.

الجدول رقم (02): بنية السكان العاملين حسب القطاعات خلال سنتي 1966 و1977:

السنة / نشاط القطاع الاقتصادي	1966		1977	
	التعداد	%	التعداد	%
الفلاحة	873.600	50.02	692.160	29.61
النقل	75.500	4.32	132.420	5.66
التجارة والبنوك	140.100	8.02	183.580	7.85
الإدارة	336.800	19.28	397.019	16.98
خدمات أخرى ونشاطات غ محددة	56.900	3.25	184.515	7.89
الصناعة، البناء والأشغال العمومية	263.300	15.09	747.178	31.95
المجموع	1.746.200	100	2.336.972	100

المصدر: سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي – التشغيل، الصناعة والتنمية–الجزء الثاني، ترجمة الأزهر بوغنبوز، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، بدون سنة نشر، ص 78.

من خلال قراءة أرقام الجدول وبالمقارنة بين سنتي 1966 و1977 نجد أن نسبة التشغيل في قطاع الفلاحة انخفضت من نسبة 50% سنة 1966 إلى 29.61% سنة 1977، في حين أن نسبته في قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية ارتفعت من 15.09% سنة 1966 إلى 31.95% سنة 1977 محققة أعلى نسبة بالنسبة لعدد السكان العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد على ما سبق الإشارة اليه بخصوص إعطاء الأولوية لقطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية في خطط التنمية وزيادة استثمارات الدولة فيهما، الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على التطور العددي لليد العاملة في هذين القطاعين كما هو موضح في الرسم البياني التالي.

الرسم البياني رقم (01): التطور العددي للتشغيل في قطاعي الصناعة والبناء والأشغال ما بين 1966 و1977:

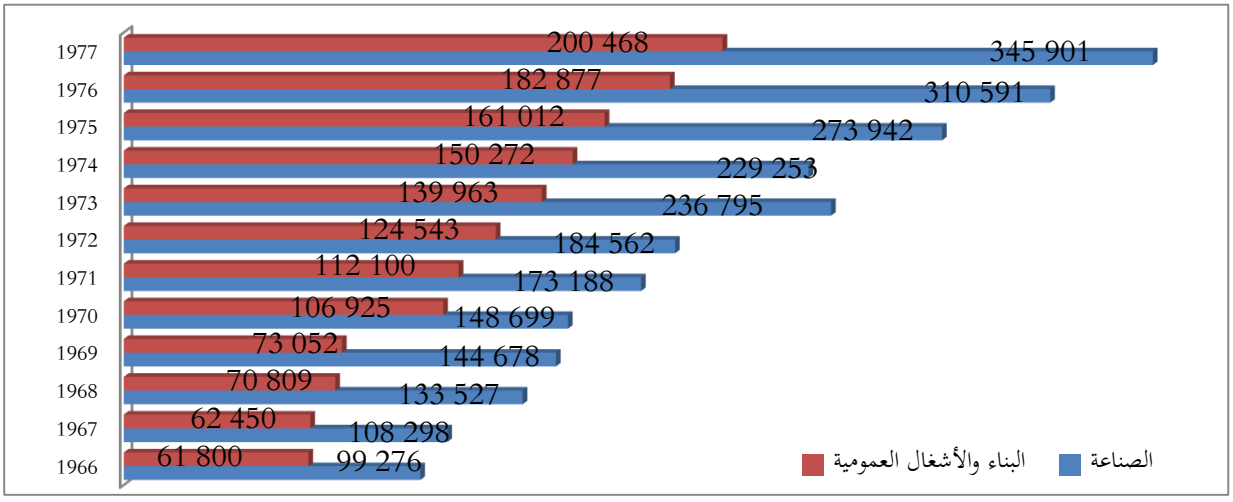

المصدر: من إعداد الباحث بالاستنادالى سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي – التشغيل، الصناعة والتنمية–الجزء الثاني، ترجمة الأزهر بوغنبوز، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، بدون سنة نشر، ص77.

2.3. المرحلة الثانية 1980 – 1989:

خلال هذه المرحلة واصلت الجزائر تنفيذ سياسة خطط التنمية دون التغيير في سياسة التشغيل المنتهجة اين تم تنفيذ مخططين خماسيين، الأول (1980-1984) ساهم في " خلق مناصب شغل جديدة لحوالي 710 000 عامل، في مقابل الهدف التقديري للمخطط الذي هو 1.175 مليون منصب عمل جديد، أي بنسبة إنجاز كانت في حدود 60%، حيث تم تسجيل معدل نمو سنوي للتشغيل يقدر بـ 4.3%"[1]، ونوضح في الجدول التالي احتياجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة خلال هذا المخطط.

الجدول رقم (03): حاجيات الاقتصادي الوطني من اليد العاملة خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

	حاجات الاقتصاد الوطني	عدد المتعاونين الأجانب	العجز الإجمالي
إطارات عالية	67 000	17 000	50 000
إطارات متوسطة	180 000	6 000	174 000
عمال مؤهلين	403 000	-	-
المجموع (عالية-متوسطة)	650 000	23 000	224 000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستنادإلى إلى محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص73-74.

أما بالنسبة للمخطط الثاني (1985-1989) فالهدف المحدد له كان " خلق 946 000 منصب عمل جديد، ولكن بسبب ظروف الأزمة الاقتصاديةالعالمية لسنة 1987 وتأثيرها على قيمة صادرات السلع الجزائرية وتدهور حالة تموين التنمية بوسائل الإنتاج اللازمة، فقد ضعفت حالة التشغيل، ولم تتمكن جهود التنمية المبذولة، خلال السنوات 1985 إلى 1989، إلا من خلق 377 000 منصب عمل مقابل هدف كلي من مناصب الشغل هو 946 000 منصب عمل جديد أي أقل من 40% موزعا كما يلي: الصناعة 10.6%، الأشغال العمومية 6.1%، الخدمات 17.5%، الإدارة 52.5% والزراعة 13.3% "[2]، كما من نتائج هذه الأزمة الاقتصاديةعلى سوق الشغل ارتفاع نسبة البطالة كما هو موضح في الرسم البياني التالي.

الرسم البياني رقم (02): تطور نسبة البطالة ما بين سنتي 1982 و1989:

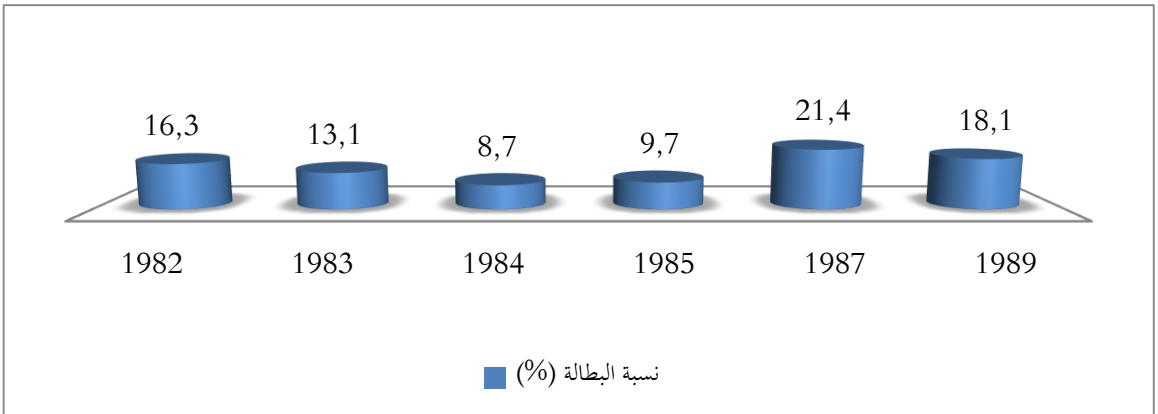

المصدر: من إعداد الباحث بالاستنادالى الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2011، التشغيل، دون سنة نشر، ص69

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص109.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع (ج2)، ص211.

يتبين لنا من الرسم البياني (رقم02) أن نسبة البطالة قد انخفضت إلى أقل نسبة في نهاية المخطط الخماسي الأول (1984) حيث قدرت بـ 8.7%، ثم سجلت أعلى نسبة في هذه المرحلة سنة 1987، وهي السنة التي شهدت الأزمة الاقتصاديةالعالمية، إذ قدرت بـ 21.4%.

في نفس السياق، نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية كان لها تأثير من زاوية أخرى، وبطريقة غير مباشرة، على سوق الشغل بالجزائر، وهي توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04): التطور العددي لحالة الشغل حسب القطاع الاقتصادي (باستثناء الفلاحة) سنوات 1980و1989:

	1981	1983	1985	1987	1989
الصناعة	458	475	536	654	602
بناء وأشغال عمومية	504	617	661	658	717
النقل	148	160	169	215	230
التجارة والخدمات	507	568	612	534	300
الإدارة	705	797	900	1 183	1 309
المجموع	2 322	2 617	2 921	3 244	3 458

- العدد بالآلاف.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2011، التشغيل، دون سنة نشر، ص51.

يتضح لنا من خلال الجدول (رقم 04) تزايد معتبر في عدد اليد العاملة المشغلة في القطاعات المذكورة في ذات الجدول، بداية من سنة 1981 الى غاية 1987، هذه الأخيرة كما سبق الذكر هي السنة التي ضربت فيها الأزمة الاقتصادية الاقتصاد العالمي، في حين أن أرقام سنة 1989 تبين تراجع في عدد اليد العاملة المشغلة في بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة والخدمات، وهي قطاعات لها علاقة مباشرة بالأزمة الاقتصادية، في مقابل تسجيل ارتفاع ملحوظ في تلك المشغلة في قطاع البناء والأشغال العمومية باعتبار أن لها مخصصات مالية ضمن مخطط التنمية (الخماسي الثاني)، إضافة الى قطاع الإدارة نظرا لسياسة دعم التشغيل المنتهجة في تلك الفترة والهادفة إلى استيعاب أكبر عدد من اليد العاملة لمواجهة التداعيات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية.

3.3. المرحلة الثالثة 1990-1999:

تتميز هذه المرحلة عن سابقاتها من مراحل مسار حركية سوق الشغل بالجزائر بعدة خصائص وأحداث هامة أحدثت تغييرات شاملة في المجتمع الجزائري بصفة عامة، أهمها الانفتاح الاقتصادي والتحول من الاقتصاد الموجه والمخطط إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، وما صاحبه من إصلاحات وإعادة هيكلة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، مما خلف عدة تداعيات على سوق الشغل.

خلال سنة 1991، بلغ إجمالي عدد سكان الجزائر، حسب الديوان الوطني للإحصاء، حوالي 25 840 580 مواطن، منهم 1 261 310 شخص بدون عمل، فيما قدر عدد المشتغلين بـ 4 538 300 شخص موزعين على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي، وبالمقارنة مع إحصائيات المرحلتين السابقتين، فإن قطاع الإدارة والخدمات العمومية أصبح يستوعب أكبر عدد من اليد العاملة، يليه قطاع الفلاحة، نظرا لتراجع استثمارات الدولة في قطاع الصناعة.

جدول رقم (05): توزيع السكان المشتغلون حسب قطاع النشاط – نتائج مسح اليد العاملة – جوان 1991:

النشاط الاقتصادي	عدد المشتغلون	منهم الأجراء * (%)
الفلاحة	1.027.380	22.64
الصناعات التحويلية	512.000	11.28
المحروقات	59.520	1.31
صناعات أخرى	64.920	1.43
بناء وأشغال عمومية	566.630	12.49
النقل والمواصلات	257.590	5.68
التجارة	473.950	10.44
الإدارة والخدمات المقدمة للجماعات**	1 306.650	28.79
خدمات أخرى	269.660	5.94
المجموع	4.538.300	100

(*) منهم 415.821 أجراء غير دائمين (**) يتضمن الخدمة الوطنية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة احصائية 1962-2011، التشغيل، دون سنة نشر، ص54

كما أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) أدى إلى " خسارة حوالي 405 000 منصب عمل موزعين على النحو التالي: 212 960 عامل مسرح، 700 50 مستفيد من تعويض في إطار المغادرة الطوعية (Départ Volontaire)، 100 840 البطالة التقنية، 531 40 التقاعد المسبق، إضافة إلى خسارة 100 000 منصب عمل سنة 1998 بعد تطهير حوالي 700 مؤسسة عمومية "[1].

وقد بلغ سنة 1997 عدد السكان النشيطون 7.757.000 شخص، قدر عدد المشتغلين منهم بـ 5.708.000 شخص، في حين قدر عدد البطالين بـ 2.049.000 شخص، ونبين في الرسم البياني التالي تطور البطالة خلال هذه المرحلة.

الرسم البياني رقم (03): تطور نسبة البطالة ما بين سنتي 1990 و1997:

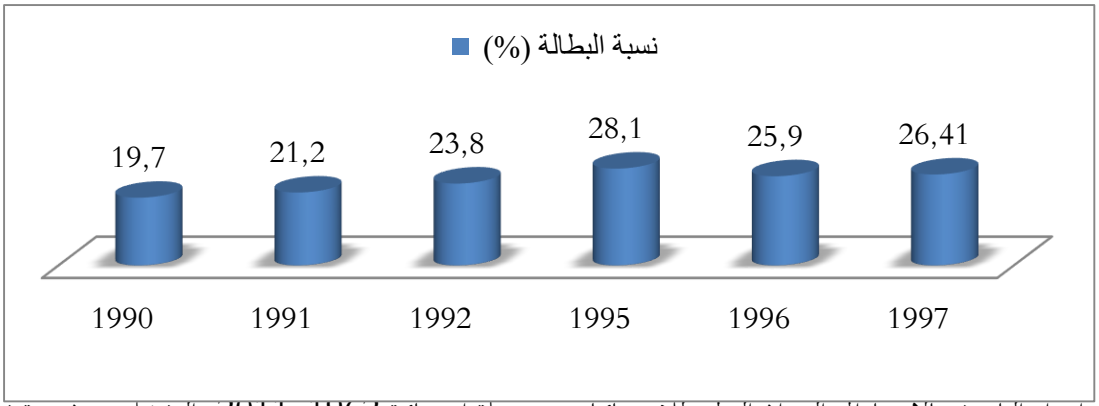

المصدر: من إعداد الباحث بالاستنادالى الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2011، التشغيل، دون سنة نشر، ص69

[1] بلقوم فريد، علاقة التعليم والتكوين بسوق العمل– حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصاديةوالتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006/2005، ص 131.

يتضح من الرسم البياني (رقم03) أن سوق الشغل خلال هذه المرحلة عرف ارتفاع في نسبة البطالة وذلك لانعدام الاستثمارات الجديدة، سواء من طرف الدولة أو القطاع الخاصة، إلى جانب التسريح الجماعي للعمال (حوالي 000.360 عامل مسرح) نتيجة لإفلاس وحل المؤسسات الاقتصادية، وهو الإجراء الذي مس ما يفوق 1000 مؤسسة عمومية، وكإجراء عملي لامتصاص البطالة الناجمة عن عمليات التسريح والتخفيف من تداعياتها الاجتماعية تم إحداث سنة 1994 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

كما سبق هذا الإجراء إعادة تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-259[1]، حيث تم تغيير تسميته إلى " الوكالة الوطنية للتشغيل " وتحديد مهام هذه الأخيرة بما يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة.

كما شهدت هذه المرحلة، نتيجة للانفتاح الاقتصادي، توجه اليد العاملة الجزائرية الى العمل في القطاع غير الرسمي وبروز القطاع الخاص بالنسبة لتشغيل اليد العاملة بنسب معتبرة، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (06): توزيع السكان المشتغلون حسب القطاع القانوني سنة 1997:

قطاع النشاط الاقتصادي	عدد المشتغلون (الوحدة=الآلاف)	النسبة (%)
عمومي	2 890	50.6
خاص	2 818	49.4
المجموع	5 708	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستنادالى الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2011، التشغيل، دون سنة نشر، ص56

4.3. المرحلة الرابعة من سنة 2000 إلى غاية اليوم:

عرفت هذه المرحلة حركة نشطة بالنسبة لقطاع سوق الشغل، نظرا لتزامنها مع مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي شمل جميع القطاعات دون استثناء، إضافة إلى ارتفاع مداخيل صادرات المحروقات، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على الاستثمار في المشاريع الاقتصادية مما سمح بخلق مناصب وفرص شغل ساهمت في التقليل من نسبة البطالة والرفع من نسبة التشغيل، ونوضح ذلك في الجدول التالي.

جدول رقم (07): توزيع السكان النشطين حسب المشتغلون والبطالون لسنتي 2000 و 2011:

السنة	عدد السكان النشيطون	المشتغلون		البطالون	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
2000	8 690 855	6 179 992	71.1	2 510 863	28.9
2011	10 661 000	9 599 000	88.3	1 062 000	10

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2011، التشغيل، دون سنة نشر، ص58-68.

من خلال قراءة الجدول (رقم07) يتبين لنا انخفاض في نسبة البطالة بشكل ملحوظ ما بين سنة 2000 (28.9%) وسنة 2011 (10%)، وذلك راجع إلى تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي، إعادة إحياء المشاريع الكبرى المجمدة وأخرى جديدة خاصة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 90-259 المؤرخ في 1990/09/08 المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته، الجريدة الرسمية العدد 39 المؤرخة في 1990/09/12.

في قطاع البناء والأشغال العمومية، إضافة الى دعم وتمويل الشباب ذوي المشاريع المصغرة من طرف الأجهزة الخاصة بترقية المقاولاتية، مما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي تسجيل ارتفاع في نسبة الشغل كما هو موضح الرسم البياني التالي.

الرسم البياني رقم (04): تطور نسبة الشغل ما بين سنتي 2000 و2011:

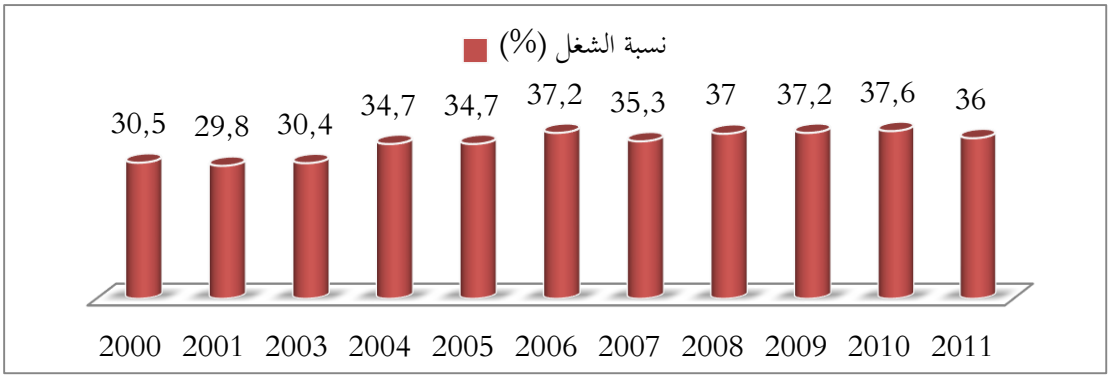

- نسبة الشغل: هي السكان المشتغلون بالنسبة الى السكان في سن الشغل (15 سنة فأكثر)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2011، التشغيل، دون سنة نشر، ص69.

أما بخصوص حالة سوق الشغل واليد العاملة خلال السنوات 2012 و2019 نبرزها في الجدول التالي المتضمن توزيع السكان الناشطين حسب المشتغلون والبطالون.

جدول رقم (08): توزيع السكان الناشطين ما بين سنتي 2016 إلى 2019:

السنة	عدد السكان النشيطون	المشتغلون		البطالون	
		العدد	المعدل	العدد	المعدل
2016	12 117	10 845	89.5	1 272	10.5
2017	12 298	10 858	88.3	1 440	11.7
2018	12 463	11 001	88.3	1 462	11.7
2019	12 729	11 280	88.6	1 449	11.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020، التشغيل، دون سنة نشر، ص81-87.

يتضح لنا من الجدول (رقم 08) أن سوق الشغل كان يسير في اتجاه ايجابي بالنسبة لتشغيل اليد العاملة إلى غاية سنة 2016، لكن في سنة 2017 سجل انخفاض في مقابل ارتفاع في نسبة البطالة وذلك راجع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة انخفاض سعر النفط وانكماش الاقتصاد العالمي، مما أثر على تمويل الاستثمار الداخلي، ونستعرض في الجدول التالي توزيع عدد المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية ما بين سنتي 2016 و2018.

جدول رقم (09): توزيع السكان المشتغلون حسب قطاع النشاط ما بين 2016 إلى 2018:

الشهر / السنة	قطاع النشاط								المجموع
	الفلاحة		الصناعة		بناء واشغال عمومية		تجارة- خدمات وإدارة		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
سبتمبر 2016	865	8	1 465	13.5	1 895	17.5	6 620	61	10 845
سبتمبر 2017	1 102	10.1	1 493	13.8	1 847	17	6 417	59.1	10 858
سبتمبر 2018	1 067	9.6	1 453	13.2	1 774	16.1	6 727	61.1	11 001

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام-نتائج2015-2018 نشرة2021- رقم49، ص15-19.

من خلال قراءة الجدول (رقم09) يتبين لنا أن كل من قطاع التجارة والخدمات والإدارة يمثلون أكبر القطاعات لتشغيل اليد العاملة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعة وفي الأخير قطاع الفلاحة، الأمر الذي يمثل تحول في حركة سوق الشغل واليد العاملة بالنسبة للمراحل السابقة.

4. آليات وأجهزة التشغيل بالجزائر:

في إطار سياسات التشغيل المتبعة من طرف الدولة الجزائرية الرامية لتنظيم سوق الشغل وترقيته وإحتواء مجموع الباحثين عن الشغل على مختلف مستوياتهم التعليمية والمهنية، بادرت الجهات الحكومية المختصة إلى إنشاء واستحداث آليات وأجهزة لتحقيق أهداف هذه السياسات، نذكر أهمها:

1.4.الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

كما سبق الذكر، فإن أول مبادرة لتنظيم سوق الشغل بالجزائر كان عبر إحداث المكتب الوطني لليد العاملة سنة 1962، وفي سنة 1990 تم إعادة تنظيمه وهيكلته وتغيير تسميته إلى " الوكالة الوطنية للتشغيل" وفي سنة 2006 أعيد تنظيم هذه الأخيرة وفقا للرسوم التنفيذي رقم 06-177[1]، من أهم مهامها: تنظيم ومعرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل، ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم، البحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها ... الخ، إضافة الى ذلك، تشرف هذه الوكالة على مجموعة من الأجهزة الخاصة بدعم التشغيل، منها:

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني:

أنشأ سنة 2008، من مهامه تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين، وهو موجه إلى 3 فئات من طالبي العمل المبتدئين، هم: الفئة الأولى: حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي التكوين المهني، الفئة الثانية: خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا، الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

- عقد العمل المدعم:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-177 المؤرخ في 2006/02/18 المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد9 المؤرخة في 2006/02/19.

يعتبر عقد العمل المدعم بمفهوم القانون المتعلق بعلاقات العمل (90-11) بمثابة عقد عمل، وهو يندرج في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة حيث يتقاضى الشباب طالبي الشغل المبتدئين والموظفين في هذا الإطار أجور طبقا لسلم الأجور للهيئة المستخدمة وتساهم الدولة في أجر كل منصب لمدة 3 سنوات غير قابلة للتجديد بمساهمة محددة سابقا.

الجدول رقم (10): التطور العددي للتوظيف عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل ما بين 2012 و2018:

السنة	2012	2014	2016	2018
العدد الإجمالي للتوظيف	504 983	479 776	488 165	503 462
الوكالة الوطنية للتشغيل	214 812	304 383	370 144	375 420
نسبة التوظيف (%)	42,54	63,44	75,82	74,57

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام_نتائج 2012-2014، نشرة 2015-رقم45 - الجزائر بالأرقام_نتائج 2015-2018، نشرة 2021-رقم49.

من ضروري الإشارة الى أن السلطات المعنية بادرت في نهاية سنة 2019 الى إدماج جميع المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات (الوكالة التنمية الاجتماعية ADS) في مناصب قارة، والمقدر عددهم بـ 592 859 متعاقد بتاريخ 2019/10/31 وقد بلغ عدد المستفيدين من عملية الإدماج بتاريخ 2023/01/31 حوالي 554 398 مستفيد، حسب تصريحات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالبرلمان بتاريخ 2023/03/03.

2.4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء هذه الوكالة سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96[1]، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، من أهم مهامها: تقديم الاستشارة للشباب ذوي المشاريع ومرافقتهم في إطار إنشاء مشاريعهم الاستثمارية، متابعة هذه الاستثمارات مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط الخاصة بها، تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولين.

في سنة 2020 تم تغيير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) مع تحيين بعض مهامها، وإسناد الوصاية عليها إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المتوسطة.

تعتبر وكالة ANSEJ ركيزة أساسية في سوق الشغل نظرا لإسهاماتها الكبيرة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق مناصب شغل جديدة، الأمر الذي نوضحه في الرسم البياني التالي الذي يبين عدد المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة وتأثيرها على الوظائف.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد52 المؤرخة في 1996/09/11.

الرسم البياني رقم (05): تطور المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ وأثرها على الشغل ما بين سنتي 2006 و2016:

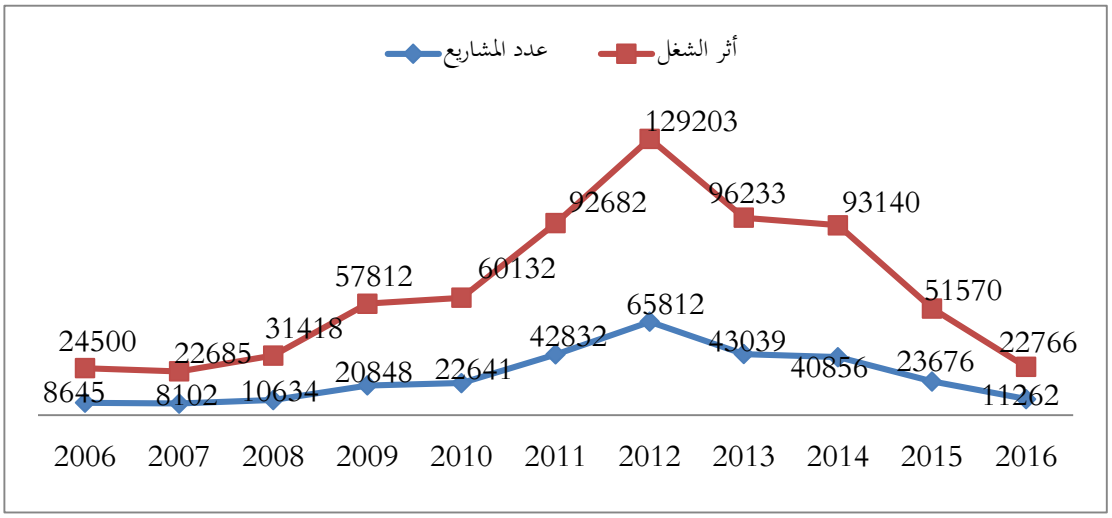

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى إحصائيات وزارة الصناعة، النشرية الإحصائية رقم: 10 (2006)-12(2007)-14(2008)-16(2009)-18(2010)-20(2011)-22(2012)-24(2013)-26(2014)-28(2015)-30(2016).

يتبين لنا من الرسم البياني (05) أن سنة 2012 تمثل سنة الذروة بخصوص المشاريع الممولة والمقدرة بـ 129 203 مشروع يقابلها 65 812 منصب شغل، وفي السنة الموالية (2013) بدأ تسجيل انخفاض في مشاريع الممولة أين تم عد 22 766 مشروع ممول سنة 2016 في مقابل 11 262 منصب شغل، وذلك راجع الى تطبيق إجراءات جديدة فيما يخص الاستفادة من التمويل، مثل ضرورة تقديم شهادة مطابقة للنشاط المستهدف، إضافة الى انخفاض مداخيل صادرات المحروقات التي تمثل الممول الرئيسي لخزين الدولة.

3.4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تم إحداث هذه الوكالة سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14[1]، تحت اشراف الوزير المكلف بالتشغيل، مهمتها تقديم قروض مصغرة على شكل صيغتين، سلفة صغيرة بدون فوائد لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات مهنية أو خدماتية أو تجارية تساهم إنشاء مناصب عمل.

منذ النشأة الفعلية للوكالة سنة 2005 إلى غاية 2022/11/30 بلغ عدد المشاريع الممولة 234 966 مشروع، بالصيغتين تمويل لشراء مواد أولية وتمويل ثلاثي الوكالة-البنك-المستفيد، مساهمة بخلق حوالي 1 412 769 منصب شغل، وفي الجدول التالي نستعرض عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وعدد مناصب الشغل المنشأة على إثرها ما بين 2006 و2016.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد6 المؤرخة في 2004/01/25.

الجدول رقم (11): التطور العددي للمشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وعدد مناصب الشغل المنشأة على إثرها ما بين 2006 و2016:

	2006	2008	2010	2012	2014	2016
عدد المشاريع الممولة	22 221	42 099	51 956	146 427	117 543	21 363
عدد مناصب الشغل المنشأة	33 331	63 149	77 934	219 641	176 315	32 045

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى إحصائيات وزارة الصناعة، النشرية الإحصائية رقم: 10 (2006)- 14(2008)-18(2010)-22(2012)- 26(2014)-30(2016).

4.4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-11[1]، من مهامه تقديم تعويضات للمسرحين من عملهم لأسباب اقتصادية والمساعدة على إعادة الإدماج المهني، وبداية من سنة 2003 ووفقا لعدة تعديلات على المرسوم التنفيذي السالف الذكر أضيفت إليه مهمة أخرى، في إطار دعم الاستثمار وترقية المقاولاتية، هي دعم وتمويل الشباب البطال ذوي المشاريع المصغرة الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى 55 سنة.

وبالنسبة لإسهامات هذا الصندوق في سوق الشغل نستعرض من خلال الجدول الآتي عدد المشاريع الممولة من طرفه ومناصب الشغل المنشأة على إثرها ما بين سنوات 2008 و2018.

الجدول رقم (12): التطور العددي للمشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وعدد مناصب الشغل المنشأة على إثرها ما بين 2008 و2018:

	2008	2010	2012	2014	2016	2018
عدد المشاريع الممولة	2 429	7 465	34 801	18 823	8 902	3 474
عدد مناصب الشغل المنشأة	5 781	15 804	59 125	42 707	21 850	8 598

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: 2012-2014_رقم 15نشرة 2015 - الجزائر بالأرقام: 2016-2018_رقم49 نشرة 2021.

إضافة الى ما سبق ذكره من الأجهزة العمومية الخاصة بدعم التشغيل هناك مجموعة أخرى من الأجهزة لا تقل أهمية عنها، منها: صندوق FGAR، صندوق دعم الإستثمار للتشغيل، مشتلات المؤسسات ... الخ.

5.4. الهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيب (OPAP):

تم اعتماد هذه الهيئات بداية من سنة 2004 بناء على القانون رقم 04-19[2]، وهي تعمل بشكل موازي وبالتنسيق مع المرفق العمومي للتنصيب المتمثل في الوكالة الوطنية للتشغيل، وتُعَرف حسب هذا القانون على أنها كل شخص من القانون الخاص يكلف بتقديم خدمات تتعلق بسوق الشغل.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 1994/05/26 المتعلق بإحداث التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لاإرادية لأسباب إقتصادية، الجريدة الرسمية العدد 34 المؤرخة في 1994/06/01.

[2] القانون رقم 04-19 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، الجريدة الرسمية العدد 83 المؤرخة في 2004/12/26.

هذه الهيئات تعمل من خلال إبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للتشغيل والبلديات المعنية، حسب إحصائيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بلغ عددها 29 هيئة شهر ماي 2017، تتواجد على مستوى عدد محدود من ولايات الوطن، ونبين في الجدول التالي مساهمة هذه الهيئات في تطور سوق الشغل.

الجدول رقم (13): التطور العددي للتوظيف عن طريق هيئات (OPAP) ما بين سنتي 2012 و2014:

السنة	2012	2014	2016	2018
العدد الإجمالي للتوظيف	504 983	479 776	488 165	503 462
عدد توظيفات (OPAP)	6 425	9 267	14 046	15 465
نسبة التوظيف (%)	1,27	1,93	2,88	3,07

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: 2012-2014_رقم 15نشرة 2015 - الجزائر بالأرقام: 2016-2018_رقم49 نشرة 2021.

5. خاتمة:

في الأخير، نقول بأن التحكم في سوق الشغل له أهمية كبرى بالنسبة لخطط التنمية في أي بلد، كما أن نسبة التشغيل عامل أساسي في تقدير مدى تقدم المجتمعات، وبالنسبة للجزائر فقد سعت منذ السنوات الأولى للاستقلال للرفع من عدد السكان المشتغلين والعمل على التحكم في معدل البطالة، غير أن تنظيم سوق الشغل يواجه عدت تحديات ومعوقات تستلزم من الهيئات والمكاتب الحكومية إجراء دراسات متخصصة في هذا الشأن والاستفادة من الدراسات الأكاديمية من أجل حصرها والعمل التقليل منها بما يخدم المصلحة العامة، نذكر بعض هذه التحديات في ما يلي:

- عدم توافق مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع متطلبات واحتياجات سوق الشغل.
- ارتفاع عدد حاملي الشهادات في مقابل انخفاض عدد مناصب الشغل المستحدثة.
- عدم جدية أليات متابعة ومراقبة المشاريع الاستثمارية المدعمة والممولة من طرف الدولة.
- المشاريع المقاولاتية يغلب عليها التقليد والعمل على المستوى المحلي في غياب المبادرة والابتكار.
- اختلال في التوازن الجهوي بالنسبة لليد العاملة.
- تفضيل طالبي الشغل للقطاع العمومي على القطاع الخاص، خاصة ذوي الشهادات العليا.
- تأثير الهجرة الداخلية والخارجية على سوق الشغل.
- عدم التوازن بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التشغيل.
- المنافسة من طرف اليد العاملة الأجنبية، من مختلف الجنسيات، الحاضرة بقوة في سوق الشغل الجزائري خاصة مع الإنفتاح الاقتصادي.

6. قائمة المراجع:

- بلقوم فريد، علاقة التعليم والتكوين بسوق العمل–حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006/2005.
- بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962–1980م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام- نتائج 2015–2018، نشرة 2021–رقم49
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام_ نتائج 2012–2014، نشرة 2015–رقم45
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962–2011، التشغيل، دون سنة نشر.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962–2020، التشغيل، دون سنة نشر.
- سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي – التشغيل، الصناعة والتنمية–الجزء الثاني، ترجمة الأزهر بوغنبوز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر– الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر– الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمود بوسنة، شهرزاد زاهي، التكوين المهني في الجزائر: تطوره منذ الاستقلال وآفاق تنميته وتحسين فعاليته، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 1993، ص ص 237–247.
- وزارة الصناعة، النشرية الإحصائية رقم: 10 (2006)–12(2007)–14(2008)–16(2009)–18(2010)–20(2011)–22(2012)–24(2013)–26(2014)–28(2015)–30(2016).
- المرسوم رقم 62–99 المؤرخ في 1962/11/29 المتضمن إحداث المكتب الوطني لليد العاملة، الجريدة الرسمية العدد 6 المؤرخة في 14–1962/08/17.
- الأمر رقم 66–133 المؤرخ في 1966/06/02 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية عدد 46 المؤرخة في 1966/06/08.
- المرسوم التنفيذي رقم 90–259 المؤرخ في 1990/09/08 المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته، الجريدة الرسمية العدد 39 المؤرخة في 1990/09/12.
- المرسوم التنفيذي رقم 06–77 المؤرخ في 2006/02/18 المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد9 المؤرخة في 2006/02/19.
- المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد52 المؤرخة في 1996/09/11 .
- المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 2004/01/22 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد6 المؤرخة في 2004/01/25.
- المرسوم التنفيذي رقم 94–11 المؤرخ في 1994/05/26 المتعلق بإحداث التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لاإرادية لأسباب إقتصادية، الجريدة الرسمية العدد 34 المؤرخة في 1994/06/01.
- القانون رقم 04–19 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، الجريدة الرسمية العدد 83 المؤرخة في 2004/12/26.